القضية الكردية في ظل اتفاقية سايكس – بيكو

– مراجعة بنود الاتفاقية المتعلقة بالقضية الكردية واجب شرعي وسياسي

أ. محمد خلف بني سلامة

قسم الفقه وأصوله المشارك

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

مقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعد أخطر ما أصاب الأمة الإسلامية هو التقسيم الناجم عن اتفاقية سايكس – بيكو وكان هو الخطر الأشمل على القضية الكردية وتقسيم أرضها وشعبها وحرمانه من حقه، فالمشكلة الكردية هي مشكلة ظالم ومظلوم، وحقوق طمست، وحرية قُتلت، ولعل سبب ذلك هي تلك العقدة التاريخية المتمثلة بصلاح الدين الأيوبي والتي يحملها الاستعمار إلى يومنا هذا.

وتأتي أهمية هذه الدراسة لما يأتي:

١. بيان مخاطر اتفاقية سايكس – بيكو على الأمة الإسلامية عامة والقضية الكردية بشكل خاص.

٢. بيان المخاطر التي احاطت بالمنطقة ككل نتيجة التقسيم الذي لحق منطقة كردستان.

٣. الحقد الاستعماري والمتمثل بالقضاء على الهوية الكردية، وطمس شخصيته، والاعتداء على حقه في قيام دولته.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو خطر الاتفاقية على المنطقة ككل خاصة مع تقسيم منطقة كردستان؟

٢. هل من الممكن إعادة النظر ببنود الاتفاقية وتمكين الشعب الكردي من إقامة حقه في دولته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. بيان أهمية مراجعة بنود الاتفاقية وما يترتب على ذلك من تحقيق الأمن والازدهار على المنطقة ككل.

٢. بيان أهمية قيام الدولة الكردية.

٣. بيان الآثار السلبية المترتبة على تجاهل حق الشعب الكردي في قيام دولته.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي فهو المنهج العلمي الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

جاءت خطة الدراسة على النحو الآتي:

الملخص

المقدمة

التمهيد: اتفاقية سايكس – بيكو على أعتاب المئوية.

المبحث الأول: اتفاقية سايكس – بيكو والقضية الكردية.

المطلب الأول: التعريف بالاتفاقية .

المطلب الثاني: جذور المشكلة الكردية ونشأة الحدود وأسبابها.

المطلب الثالث: القضية الكردية ما بين معاهدة سيفر ومؤتمر لوزان بين الوعود وانتهاكها.

المبحث الثاني: مراجعة بنود الاتفاقية واجب شرعي وقانوني في ظل ظروف المنطقة، وحق الأكراد بإقامة دولتهم.

المطلب الأول: الحقوق السياسية والقانونية للشعب الكردي.

المطلب الثاني: المحاولات الكردية بعد الحرب العالمية الأولي لنيل حقوقهم واستثمار الظروف.

المطلب الثالث: احتلال العراق وكردستان الجنوبية وانتفاضات الأكراد.

المطلب الرابع: ظروف المنطقة وضرورة مراجعة بنود الاتفاقية واجب شرعي وسياسي.

الخاتمة وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر.

التمهيد : اتفاقية سايكس – بيكو على أعتاب المئوية.

عملت هذه الاتفاقية على ترسيم مناطق النفوذ الأجنبي على المنطقة وقضت على كل أمل بالوحدة أو تقرير المصير بالنسبة لشعوب المنطقة للحدود الواهية المرسومة.

فما هي إلا تفاهماً سرياً بين الدول الكبرى آنذاك للقضاء على آمال الشعوب، ثم تتابعت الاتفاقيات الدولية الأخرى التي أكدت على عملية التقسيم، وتم تقسيم كردستان إلى ثلاث مناطق بموجب هذه الاتفاقية بين كل من تركيا والعراق وسوريا، وفي ظل ظروف المنطقة الآن والتي استعرت بها الحروب الداخلية والفتن الطائفية، والاستبداد، أصبح أمر مراجعة بنود اتفاقية سايكس – بيكو واجب شرعي وقانوني تفرضه ظروف المنطقة

والمرحلة فمن حق الشعب الكردي إزالة الغبن، الذي وقع عليه بموجب هذه الاتفاقية، ورفع الضرر الحاصل عنها وتحقيق آماله في تقرير مصيره وإقامة دولته.

فسايكس – بيكو هي الأساس في تنامي المشكلة الكردية والتي كبرت معها وتنامت مشكلة الشعب ككل" حيث الهجرات والنزواح وما يعرف بظاهرة أكراد المنفى وظاهرة مراكب المهاجرين غير الشرعيين والتي تزداد وتتنامى يوما بعد يوم بسبب الاضطهاد والحروب والصراعات التي أخذت تهز دول المنطقة.

المبحث الأول : اتفاقية سايكس – بيكو والقضية الكردية

سيتناول الباحث في هذا المبحث الحديث عن التعريف بالاتفاقية وجذور المشكلة الكردية وعن الحدود وأسباب نشأتها ووظيفتها في المنطقة.

المطلب الأول : التعريف بالاتفاقية:

أقدمت كل من حكومتي بريطانيا وفرنسا في عام ١٩١٥ وبعد أن ضمنت مطالب روسيا وإيطاليا الرسمية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أهدافها فعين السيد مارك سايكس البريطاني وفرانسوا جورج بيكو الفرنسي لإجراء المفاوضات، وكل ذلك كان بالتزامن مع مفاوضات بدأتها الحكومة البريطانية مع الشريف حسين بن علي لتضمن مساعدته في الحرب مقابل اعتراف بريطانيا للشريف حسين بحصول العرب على أمانيهم القومية، وبتاريخ ١٦/ أيار/ ١٩١٦ عُقدت الاتفاقية رسمياً وتضمنت ما يلي:

١. أن تحصل روسيا على الولايات المعروفة بأرمينيا التركية وعلى منطقة تقع في القسم الشمالي من كردستان على الخط الممتد من (موش وزعرت وجزيرة ابن عمر والعمادية إلى الحدود الإيرانية وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المنطقة حوالي (٦٠.٠٠٠) ميل مربع تمتد ما بين البحر الأسود ومنطقة الموصل – أورمية وهي منطقة الثروات المعدنية.

٢. أن تحصل فرنسا على الساحل السوري والذي يشمل سوريا وولاية أطنه والمنطقة التي يحدها جنوباً. الخط الممتد من (عينتاب) و(ماردين) إلى حدود روسيا المقبلة وشمالاً الخط الممتد من (الأداغ) والمار بـ (قيسرية) و (آق داغ) و(يلدز داخ) و(زارة) إلى (إجين خربوط).

٣. أن تحصل بريطانيا على القسم الجنوبي ما بين النهرين مع بغداد وعلى ميناء عكا وحيفا في فلسطين.

٤. أن يتألف من المناطق الكائنة ما بين الممتلكات البريطانية والفرنسية اتحاد لدولة عربية صغيرة أو دولة عربية واحدة.

٥. إعلان الإسكندرونة ميناء حراً.

٦. أن تدوّل فلسطين.

ولم تبلغ شروط هذه الاتفاقية للشريف حسين بن علي وإيطاليا نظراً للاتفاق على التمسك بسرية هذه الاتفاقية كجزء مهم منها، وتُعد هذه الاتفاقية من أخطر الاتفاقيات إذ أنها أسست لتقسيم الوطن العربي والمنطقة ككل ومهدت لتجزئة كلية للأمة الإسلامية.

وحُرمت الكثير من القوميات من حقوقها، كما عملت على زرع بذور التفرقة والمرض في جسد الأمة الإسلامية، فكانت الحدود التي تم على أساسها بناء الدويلات الضعيفة، وحرمان الكثير من أبناء القوميات الأخرى من حقوقهم.

كما عملت هذه الاتفاقية على إفقاد جسم الأمة المناعة[١] أمام التحديات الخارجية وأمام حلمها ببناء مشروعها النهضوي، وكان لهذا الضعف والانهيار آثاره المدمرة على الكثير من قضايا الأمة الأخرى، وعلى حقوق الكثير من أصحاب القوميات الأخرى في المنطقة، فجاء إطار التقسيم والتجزئة وحالة الشرذمة في المشرق ككل والذي جاء تهيئة لزرع الكيان اليهودي في فلسطين وخلق الحدود السياسية القادرة على القضاء على النسيج الموجود، وتخلق وضعاً جديداً يعيق مطلب التوحيد القومي[٢]، فصاحب هذه الاتفاقية التفتيت الكامل لكل ما يرمز لوحدة هذه المنطقة، فكان تفتيت الأمة الإسلامية هي قاعدة الغرب ورؤيته الحقيقة لخلق العداوة في المنطقة ككل بالإضافة إلى خلق الكيانات السياسية المتصارعة، وخلق الكيان الغريب عن جسد الأمة ليكون عائقاً أمام كل شكل من أشكال الوحدة الإسلامية[٣].

فعملت هذه الاتفاقية على استهداف هذه الأمة بأكملها فقسمت وحدتها وقضت على نسيجها الاجتماعي والسياسي وشكلت ما يُعرف بمفهوم الحدود بين الدول.

المطلب الثاني : جذور المشكلة الكردية ونشأة الحدود وأسبابها.

الحد في اللغة هو الحاضر بين شيئين ومن كل شيء طرفه ومنتهاه[٤] وهو عبارة عن شريط ضيق من المساحة يفصل بين دولة وغيرها من الدول[٥].

وأهم أسباب نشوء الحدود في منطقة الشرق العربي تعود لما يلي[٦]:

١. الاستعمار الأوروبي وذلك بالاستناد إلى القوة العسكرية واتفاقية سايكس – بيكو.

---

(١) بالحاج ، فتحي : سايس – بيكو وتأسيس التجزئة العربية
http://www.Fonaam.ahlamontada.com

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) عبد التواب ، ياسر ، اتفاقية التقسيم السرية/
http://www.ar.islamway.net/artucke/1449/

(٤) ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، بولاق مصر ١٣٠٠هـ/ ١١٥.

(٥) مرسي ، مصطفى ، أوراق إستراتيجية ، التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج ، ١٥٤، تموز، أيلول٢٠٠٠، ص ٤٢.

(٦) سعيد، إبراهيم أحمد، الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق الغربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٣٠) العدد ١+٢، ٢٠١٤، ص ٦٧٤– ٦٧٥.

٢. الاستقلال عن الاستعمار والذي عمّق الحدود السياسية بين الدول. ولقد كانت الاتفاقية هي المرجعية الرئيسية لنشأة الحدود في إقليم المشرق العربي إذ أظهرت هذه الاتفاقية حجم الأطماع الغربية في المنطقة[١].

وفيما يتعلق بجذور المشكلة الكردية فيُعد الاصطدام ما بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية هو بداية المشكلة الكردية وذلك عام (١٥١٤) في معركة (جالديران).

والتي كان من أبرز نتائجها تقسيم كردستان عملياً ما بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية[٢] وفي عام (١٥١٥) عُقد اتفاقاً ما بين السلطات العثمانية والأمراء الأكراد تضمن هذا الاتفاق اعترافاً من السلطات العثمانية بالسلطة الكردية وسيادة تلك الإمارات على كردستان وبقاء الحكم الوراثي فيها ومساندة الأستانة لها مقابل دفع هذه الإمارات رسوم سنوية كرمز لتبعيتها للدولة العثمانية، ويُعد هذا الاتفاق اعترافاً واضحاً بالمشكلة الكردية وفي عام (١٥٥٥) عقدت اتفاقية (أماسيا) بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ثم بموجبها تقسيم كردستان بصورة رسمية ثم تبعتها معاهدة (زهاو) عام (١٦٣٩) والتي تم بموجبها التأكيد على ما جاء في معاهدة (أماسيا) والتي تقضي بتعين الحدود والذي يُعد تدخلاً سافراً بالأرض الكردية حيث تم تعيين الحدود بين الدولتين وخاصة في مناطق (شهر زور و قارص، وبايزيد) وهي مناطق كردية بالكامل ثم اتفاقية طهران عام (١٩١١) واتفاقية تحديد الحدود عام (١٩١٣) في الأستانة.

وعملت جميع هذه الاتفاقيات على تكريس تقسيم كردستان وشعبها بصورة همجية، مما أدى إلى تعقيد المشكلة الكردية بصورة واضحة، وقد عمدت الدول الأوروبية لاحقاً على العمل من أجل تعميق الهوة في المشكلة الكردية من خلال الإرساليات التبشيرية وقنصليات الدول الأوروبية والتي مارست كل أدوار التحريض لبقاء المشكلة قائمة، وقد كان لاشتداد الصراع الغربي في المنطقة أثره الكبير في تدويل القضية الكردية وهذا أصبح واضحاً من خلال:

١. التنافس الروسي البريطاني الفرنسي إذ كانت روسيا تسعى للاتصال المبكر مع الكرد باعتبار الحدود المتاخمة لها، في حين نظرت بريطانيا بقلق لهذه المسألة في الوقت نفسه كانت الإرساليات التبشيرية الفرنسية تعمل، وكذلك الحال بالنسبة لأميركا والتي كانت تحاول أن تجعل لها موطأ قدم[٣].

٢. اتفاقية سايكس – بيكو والتي أحدثت ترتيبات الشرق الأوسط بناءً على تقسيمات تركة الدولة العثمانية والتي من ضمنها القسم الأكبر من كردستان مما أدى إلى تعميق المشكلة الكردية بصورة أكبر وتُعد اتفاقية سايكس – بيكو المعاهدة الدولية الأولى التي عملت على تحطيم مشروع قيام الدولة الكردية وآمال الشعب الكردي في قيام دولته وحقهم في تقرير مصيرهم.

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) العلياوي ، عبد الله محمد علي، جذور المشكلة الكردية، الموقع الإلكتروني: http//:www.aljazeera.net

(٣) علي، عبد الله محمد، كردستان في عهد الدولة العثمانية، بيروت ، ص ٧.

المطلب الثالث : القضية الكردية ما بين معاهدة سيفر ومؤتمر لوزان بين الوعود وانتهاكها.

في ظل بروز نجم مصطفى كمال أتاتورك وتأسيس المجلس الوطني في أنقرة كبديل عن سلطة الأستانة تمكن أتاتورك بذكائه أن يلغي معاهدة سيفر وجاء كل ذلك في ظل خوف أوروبا من المد الشيوعي وإمكانية استغلال الظروف في تركيا لصالح الاتحاد السوفيتي آنذاك وبتاريخ ٢٥/ يناير/ ١٩٢١ اعترف الحلفاء بالوضع القائم في تركيا وعقد مؤتمر لندن والذي كان بمثابة الضربة الثانية في خاصرة القضية الكردية حيث تمكنت الحكومة التركية في حينه من إقناع الحلفاء أن القضية الكردية هي قضية محلية[١].

وفي عام (١٩٢٣) عُقدت معاهدة لوزان ولم ترد في المعاهدة إشارة للكرد وبذلك كانت هذه المعاهدة الضربة الثالثة للآمال الكردية في حقهم في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم وكان للحلفاء الدور الأكبر في الوقوف في وجه الكرد في تحقيق آمالهم وبناء دولتهم وكان لإلحاق الموصل للعراق بمثابة ضربة قوية للقضية الكردية خاصة وأن الموصل يسكنها أغلبية الكردية، وبدأت معاناة الشعب الكردي من جديد بعد أن أصبح موزعاً بين أربع دول[٢].

المبحث الثاني : مراجعة بنود الاتفاقية واجب شرعي وقانوني في ظل ظروف المنطقة وحق الأكراد بإقامة دولته

سيتناول الباحث في هذه المبحث الحديث عن الحقوق القانونية والسياسية للشعب الكردي والمحاولات الكردية بعد الحرب العالمية الأولى لنيل حقوقهم وضرورة مراجعة بنود الاتفاقية في ظل ظروف المنطقة.

المطلب الأول : الحقوق السياسية والقانونية للشعب الكردي.

تُعد كردستان وسنداً لقواعد القانون الدولي وبموجب المادة الأولى من اتفاقية مونتيفيديو الموقعة عام (١٩٣٣) دولة لما تتمتع به من قيام الأركان الثلاثة للدولة وهي (الإقليم، الشعب، السلطة السياسية) ويؤيد ذلك ما جاء في الدساتير العراقية والتي تنص موادها على أن كردستان إقليم معترف به وأن الكرد شعباً، ووفقاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ينبغي الاعتراف بالدولة الكردية والشعب الكردي وحقه في تقرير مصيره ومن ذلك المادة (٧٤) من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرار(٣٠٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار (١٥١٤) الصادر عام (١٩٦٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار (٣٣١٤) الصادر عام (١٩٧٤) والمتضمن منح الشعوب الحق في تقرير المصير بالإضافة إلى المبدأ الثامن من إعلان هلسنكي عام (١٩٧٥م) والمواد (١) و (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة وأسوة بعملية استقلال كوسوفو بموجب القرار الصادر في ٢٠١٠/٩/٩ د. (٦٤) جلسة (١٢٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة والفقرة (٨١) من الحكم الصادر من محكمة

(١) أبو بكر ، أحمد عثمان ، كردستان في لجنة كينيج كراين ودرة، محمود، القضية الكردية، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٠٥.

(٢) حيدر، كاظم، الأكراد من هم وإلى أين؟، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ٧.

العدل الدولية في ٢٠١٠/٧/٢٢ ويقتضي التنويه هنا بأن حل القضية الكردية يعني حل أكبر قضايا الشرق الأوسط، ويعمل على ترسيخ الاستقرار في المنطقة وتحقيق النمو والازدهار فيها[١].

المطلب الأول : المحاولات الكردية بعد الحرب العالمية الأولى لنيل حقوقهم واستثمار الظروف[٢].

جاءت مبادئ ويلسون والمتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحاول الأكراد الاستفادة من هذه الفرصة للمطالبة بحقوقهم في تقرير مصيرهم وكان ذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وحاولوا الوصول إلى مؤتمر الصلح في فرنسا عام (١٩١٩) مطالبين المجتمع الدولي آنذاك بحقهم في تقرير مصيرهم مستندين إلى مبادئ ولسون. إذ لم يكن للكرد كيان سياسي مستقل، وحاولوا إيصال صوتهم للمؤتمر كقومية مضطهدة وقدم الممثل الكردي في حينه شريف باشا للمؤتمر مذكرتين مع خريطتين الكردستان في (١٩١٩/٣/٢١) وفي (١٩٢٠/٣/١) بين فيها (أن تجزئة كردستان لا يخدم السلم في الشرق) و (أن السبيل لضمان السلم في كردستان هو التخلي عن مشروع تقسيم كردستان). مطالباً القائمين على المؤتمر بتشكيل لجنة دولية تعمل على تخطيط الحدود بموجب مبدأ القوميات لتصبح بناءً عليه كردستان هي المناطق التي تسكن فيها الغالبية الكردية[٣]. مما دفع برئيس المؤتمر في حينه جورج كليمنصو إلى القول (أن الحكومة التركية ليست قادرة على إدارة الأمم الأخرى، لذلك فلا يوثق بها ولا يجوز أن تعاد إلى سيطرة الأتراك قومية عانت من مظالم الأتراك واستبدادهم).

كما توجه شريف باشا في حينه للاستفادة من التعاطف الغربي مع القضية الأرمنية فوقع مع الأرمن اتفاقية باسم الشعبين مؤكدين أن هناك مصالح مشتركة بين الكرد والأرمن وقدمت هذه الاتفاقية للمؤتمر ووافق المؤتمر من حيث المبدأ عليها.

وفي عام (١٩٢٠) أبرم الحلفاء معاهدة سيفر في باريس[٤] واستطاع شريف باشا أن يجعل للقضية الكردية مكاناً مكاناً في المعاهدة فقد تمكن من إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالكرد وقضيتهم إلى بنود المعاهدة مما أدى إلى تدويل القضية بشكل رسمي وخروجها من إطارها الإقليمي، وعلى الرغم من محاولات الاتراك المستمرة والمطالبة باعتبار القضية الكردية قضية محلية يمكن حلها.

وقد كانت المعاهدة نقطة مضيئة في تاريخ القضية الكردية، وتُعد هذه الاتفاقية بالنسبة للقضية الكردية أول اعتراف رسمي ودولي بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره إذ أن المسألة أصبحت الآن من ضمن الأعراف القانونية للمعاهدات الدولية حيث تضمنت ضرورة حل القضية الكردية على مراحل، فإذا ما اجتاز الكرد هذه

---

(١) عبد الخالق ، مسعود ، القضية الكردية من نظر القانون والسياسة ، ترجمة ومراجعة الدكتور عبد الباري مجد المدرس. http://www.skurd.net

(٢) العلياوي ، مرجع سابق.

(٣)طالباني ، نوري ، مذكرات جنرال شريف باشا إلى مؤتمر فرنسا ، بيروت ص٣٤ .

(٤) المرجع السابق نفسه.

المراحل وطالبوا بالاستقلال ووجد الحلفاء أهليتهم لذلك يصبح الاستقلال أمراً واقعياً وعلى الحكومة التركية أن تعترف بذلك وحاولت تركيا عرقلة هذه الاتفاقية ووصفتها بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا [١].

المطلب الثالث : احتلال العراق وكردستان الجنوبية وانتفاضات الأكراد.

تعقدت القضية الكردية مع التقسيم حيث أصبحت كردستان الجنوبية ضمن خارطة العراق وكردستان الغربية ضمن خارطة سوريا وكردستان الشمالية ضمن خارطة تركيا وكردستان الشرقية ضمن خارطة إيران جسد ذلك كله هذه الاتفاقية .

وبعد احتلال القوات البريطانية للعراق احتلت أجزاء كبيرة من كردستان الجنوبية (كردستان العراق) وجاء في المادة (١٦) من لائحة الانتداب البريطاني في ٩/ كانون الأول عام ١٩٢٠ ما نصه (لا شيء في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية[٢].

وفي عام (١٩١٩) قامت ثورة الشيخ محمود الحفيد الأولى وتغوّل عليها الإنكليز وأخمدوها بالسلاح فقامت الثورة الثانية عام (١٩٢٢) وأجبر الشيخ الحفيد بها الإنكليز الاستماع لمطالبه وشكلت الحكومة الكردية وعاصمتها السليمانية ورفع العلم الكردي، إلا أن بريطانيا كعادتها كانت تسعى لإسقاط حركة التحرر الكردية[٣] وفي عام ١٩٢٤ احتلت بريطانيا السليمانية وألحقت كردستان الجنوبية بالعراق ونفي الشيخ الحفيد إلى الهند، وصادقت عصبة الأمم على قرار الضم عام (١٩٢٥) ورفض الكرد هذا القرار وطالبوا بتشكيل حكومة مستقلة لهم ورفضوا الاستفتاء على تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق[٤] وبذلك أصبحت كردستان وبموجب قرار عصبة الأمم المتحدة جزء من العراق.

ثم تتابعت الأحداث فكانت مذبحة سميل في آب / ١٩٣٣ وقامت الحكومة العراقية في أعقاب ذلك يفرض اللغة العربية وإحلال الموظف العربي مكان الموظف الكردي فتوترت الأمور أكثر وعجز الجيش العراقي آنذاك عن قمع الثورة المطالبة بحق تقرير المصير فتدخل البريطاني[٥] وهدأت الأمور بعض الشيء وفي ربيع ١٩٤٥ انفجرت الثورة من جديد وتدخل الطيران مرة أخرى لإخماد الثورة.

وساد الهدوء مرة أخرى وأصبحت السليمانية مركز الثقافة النشط وبؤرة القومية[٦] وبإعلان الجمهورية العراقية في ١٤/ تموز ١٩٥٨، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الكردية العربية حيث نصت المادة (٣) من

---

(١) حيدر ، كاظم ، الأكراد من هم وإلى أين؟ مرجع سابق ص٣٦ .

(٢) عبد الرضا ، ماجد ، القضية الكردية في العراق ، ط٢، بغداد ١٩٧٥، ص ٥٥.

(٣) أبو شوقي ، محمد ، رابطة كاوة للمثقفين اليساريين الأكراد، لمحات من تاريخ الثورات الكردية، بيروت، ١٩٧٨ ص١٣٢.

(٤) غريب ، أدمون ، الحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ٣٣.

(٥) الضاني ، شيرين ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، http://www.ahewar.org.

(٦) سرى الدين، عايدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٩.

الدستور العراقي المؤقت على أن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن وضمن هذا الدستور للأكراد حقوقهم الطبيعية كعنصر متكامل في الوجود الوطني[١].

المطلب الرابع : ظروف المنطقة وضرورة مراجعة بنود الاتفاقية واجب شرعي وسياسي.

لقد تعرض إقليم كردستان للظلم الكبير بدأ بتقسيم الإقليم بين الدولتين العثمانية والصفوية ومروراً بعدم وفاء الحلفاء بوعودهم للكرد، ويُعد الكرد من أكبر القوميات التي حُرمت من حقها في تقرير مصيرها في وطن يجمعها أو كيان سياسي يوحدها معترف به لدى الهيئات الدولية.

وفي ظل انهيار مشاريع الدول العربية القطرية. وهيمنة الضبابية على المستقبل العربي بعد مرور مئة عام على سايكس – بيكو فالحروب الداخلية التي تطحن العديد من الدول العربية أو حروب الجيران التي بدأت تعصف بالعالم العربي ما هي إلا مؤشر سلبي على وضعية الدولة العربية القطرية، خاصة في ظل التغير الذي أصاب خارطة كل من أوروبا وأفريقيا مما يشكل انعكاسات على مستقبل الدولة العربية وفي ظل هذا التصاعد في وتيرة الصراعات الداخلية والخارجية فنحن أمام احتمالية زوال الدولة كدولة[٢]، وفي ظل انهيار العقد الاجتماعي بين الحكومات والشعوب، خاصة وأن هذه الحكومات أصبحت غير قادرة على توفير الحد الأدنى من ضروريات هذه الشعوب مقابل بقائها في السلطة [٣] فهذا يعني بالضرورة التغير الكبير في شكل المنطقة ككل، وفي ظل انهيار الكثير من الأنظمة وخاصة تلك التي يقبع تحت سلطانها جزء من الأراضي الكردية فهذا يعني بالضرورة التأكيد على إعادة ترسيم المناطق ومنح الشعب الكردي الحق في تقرير مصيره في دولته المستقلة وذلك أسوة بعملية استقلال كوسوفو والتي استقلت بموجب القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٩/٩ في الجلسة (١٢٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة والفقرة (٨١) من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٠١٠/٧/٢٢، ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة مراجعة بنود الاتفاقية والتي يجب أن تتضمن حق الكرد في إقامة دولتهم وتقرير مصيرهم، إذ في إقامة دولتهم وتقرير مصيرهم يتحقق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل، كما تُعد معركة كوباني نقطة مفصلية وفرصة تاريخية يمكن إضافتها لرصيد الأكراد لإعادة النظر في حقهم في بناء مستقبلهم.

وعليه فإن هذه المتغيرات السياسية والتاريخية فرصة لا بد من انتهازها من أجل إقامة الدولة الكردية وأنّ الأوان قد آن لمراجعة بنود اتفاقية سايكس – بيكو والتي أثبتت همجيتها حيال القضية الكردية وقضايا الأمة ككل ولكن كل هذا مرهون بضرورة القضاء على كل مظاهر التشرذم والخلاف والتجاذبات التي تعاني منها الأحزاب الكردية.

---

(١) علي، حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٢.

(٢) صايغ، يزيد، برنامج بلا حدود، ٢٠١٥/١١/١٨. Htt://www.aljazeera.net

(٣) المرجع السابق نفسه.

الخاتمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعرض إقليم كردستان بموجب اتفاقية سايكس – بيكو لظلم كبير، تمثل في تنكر الحلفاء لوعودهم لهذا الإقليم وشعبه في حقهم في تقرير مصيرهم مما شكل خيبة أمل كبيرة للشعب الكردي وتتمثل أهم نتائج الدراسة بما يلي:

١. جاءت اتفاقية سايكس – بيكو لتؤطر لهذه المؤامرة وترسخ جذورها.

٢. تعرضت كردستان وشعبها لمؤامرة كبيرة من قبل الحلفاء ومن قبلهم الدولة العثمانية والدولة الصفوية تمثلت في تقسيم الأرض والشعب.

٣. حاول الأكراد الخلاص من تبعات هذه الاتفاقية ولكن هذه المحاولات كانت تصطدم بمشاريع الدول الكبرى.

٤. أصبح أمر مراجعة بنود هذه الاتفاقية أمراً ملحاً خاصة مع ظروف المنطقة الراهنة والصراعات والحروب التي أخذت تعصف بالمنطقة وأن مراجعتها واجب شرعي وقانوني لتحقيق أماني الشعب الكردي وإقامة دولته المستقلة.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١. بما أن الدول التي تحتضن جزء كبير من الإقليم الكردي لم تعد قادرة على حماية نفسها فإنه من الضروري حماية الشعب الكردي والأرض الكردية ومنحهم حقهم في قيام دولتهم وتقرير مصيرهم.

٢. ضرورة مراجعة بنود الاتفاقية (سايكس – بيكو) في المحافل الدولية كافة بما يضمن حق الكرد في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم أسوة بكل القوميات التي حصلت على استقلالها. وأن هذه المراجعة واجب شرعي وسياسي.

٣. العمل على استغلال المنابر الإعلامية في العالم كافة لتوضيح وبيان مأساة الشعب الكردي نتيجة هذه الاتفاقية الظالمة، وما نتج عنها من آثار سلبية على الشعب الكردي من تهجير وتدمير وقتل... الخ.

قائمة المراجع:

١. ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، بولاق مصر ١٣٠٠هـ/ ١١٥.

٢. أبو بكر، أحمد عثمان، كردستان في لجنة كينيج كراين.

٣. درة، محمود، القضية الكردية، بيروت، ١٩٦٦.

٤. أبو شوقي، محمد رابطة كاوة للمثقفين اليساريين، الأكراد لمحات من تاريخ الثورات الكردية، بيروت، ١٩٧٨.

٥. بالحـــاج ، فتحـــي : ســـايس – بيكـــو وتأســـيس التجزئـــة العربيـــة.
http://www.Fonaam.ahlamontada.com
٦. حيدر، كاظم، الأكراد من هم وإلى أين ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٧. سرى الدين، عايدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٩.
٨. سعيد، إبراهيم أحمد، الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٣٠) العدد ١+٢، ٢٠١٤.
٩. صايغ، يزيد، برنامج بلا حدود، ٢٠١٥/١١/١٨. Htt://www.aljazeera.net
١٠. الضاني، شيرين، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط. http://www.ahewar.org.
١١. طالباني، نوري، مذكرات جنرال شريف باشا إلى مؤتمر فرنسا ، بيروت .
١٢. عبد التواب، ياسر، اتفاقية التقسيم السرية.
١٣. http://www.ar.islamway.net/artucke/1449/
١٤. عبد الخالق، مسعود، القضية الكردية من نظر القانون والسياسة، ترجمة ومراجعة الدكتور عبد الباري مجد المدرس. http://www.skurd.net
١٥. عبد الرضا، ماجد، القضية الكردية في العراق، ط٢، بغداد ١٩٧٥.
١٦. علي، حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٢.
١٧. علي، عبد الله محمد، كردستان في عهد الدولة العثمانية ، بيروت .
١٨. العليـــاوي، عبـــد الله محمـــد علـــي، جـــذور المشـــكلة الكرديـــة، الموقـــع الإلكترونـــي: http//:www.aljazeera.net
١٩. غريب، أدمون، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٣.
٢٠. مرسي، مصطفى، أوراق إستراتيجية، التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج، ١٥٤، تموز، أيلول٢٠٠٠.

الملخص

كبرت المشكلة الكردية وكان لسايكس – بيكو الأثر الأكبر في تنامي المشكلة وكبرت مع المشكلة الكردية مشاكل الشعب الكردي ككل، حيث الهجرات والنزوح، والاعتداء على مدنهم وقراهم، ويُعد الأكراد من أكبر القوميات التي حُرمت من حقها في تقرير مصيرها في وطن يجمعها، وقد حاول الأكراد بشتى الصور الحصول على حقوقهم في تقرير مصيرهم إلا أن الغرب كانوا سرعان ما يتنكرون لحقوقهم المشروعة من أجل تحقيق أهدافهم.

وقد توصل الباحث إلى أن سبب مأساة الكرد وسبب قضيتهم كان الغرب بالدرجة الأولى واتفاقيات التقسيم المختلفة ابتدأ من سايكس – بيكو ثانياُ.

ويوصي الباحث بضرورة مراجعة بنود اتفاقية سايكس وأن مراجعتها واجب شرعي وسياسي خاصة في ظل ظروف المنطقة الملتهبة والمعقدة حالياً.